



مركز  
الدراسات  
الاستراتيجية

مركز باحث للدراسات الفلسطينية والاستراتيجية

# التقدير نمف الشهرى

تحليل للتطورات السياسية  
والأمنية في فلسطين

[www.bahethcenter.net](http://www.bahethcenter.net)

Email: [baheth@bahethcenter.net](mailto:baheth@bahethcenter.net)

[bahethcenter@hotmail.com](mailto:bahethcenter@hotmail.com)



**مركز الدراسات  
الفلسطينية والاستراتيجية**

## **تحليل نصف شهري للتطورات السياسية والأمنية في فلسطين**

---

### **أهداف المركز الرئيسية:**

- ١ . إعادة فلسطين إلى موقعها الحقيقي كقضية مركزية للأمم.
- ٢ . الترويج للقيم الجهادية والنضالية في إطار استراتيجية تحرير فلسطين.
- ٣ . بناء علاقة متينة مع النخب والشخصيات المعنية بالقضية الفلسطينية.
- ٤ . إصدار دراسات وأبحاث وتقارير ذات بعد استراتيجي وتحليلي.

## مسار التسوية؛ صفقة القرن

أكد سلمان الهرفي سفير دولة فلسطين في فرنسا، أن الجانب الفرنسي، يتحدث دائماً بأنه لا يمكن أن يكون بديلاً عن الدور الأمريكي في عملية السلام، ولكنه نظراً لتباطؤ الرئيس الأمريكي دونالد ترامب في عرض خطته المعروفة بـ (صفقة القرن)، ونتيجة للخطوات الأحادية التي تقوم بها والسياسة الإسرائيلية، فإن فرنسا تفكر بالتعاون مع الكثير من الدول الأوروبية، ببحث مبادرة جديد في الشرق الأوسط. وقال بأن الجانب الفرنسي يفكر مع شركائه في الاتحاد الأوروبي وبالتنسيق مع الجانب الفلسطيني، في الكثير من الخطوات، حيث تحدث الرئيس عباس الشهر الماضي مع نظيره الفرنسي ايمانويل ماكرون، حول ضرورة اتخاذ خطوات جريئة للحفاظ على حل الدولتين، وحماية الشرق الأوسط من هذا التهور الإسرائيلي".

### خشية من مبادرة فرنسية

تشير تقديرات وزارة الخارجية الإسرائيلية، إلى أن الرئيس الفرنسي، ايمانويل ماكرون، سيعلن عن مبادرة فرنسية لحل الصراع على أساس حل الدولتين على الرابع من حزيران عام ١٩٦٧، إذا لم يقم الرئيس الأمريكي، دونالد ترامب، بالإعلان عن خطته لتسوية القضية الفلسطينية والمعروفة إعلامياً بـ"صفقة القرن"، في الفترة التي تلي انتخابات التجديد النصفي للكونغرس الأمريكي، المزمع إجراؤها في تشرين الثاني. جاء ذلك في تصريحات لرئيس الدائرة السياسية في وزارة الخارجية الإسرائيلية ألون أوشبيز، أدلى بها خلال اجتماع سري؛ للجنة الشؤون الخارجية والأمن في الكنيست. وشدد أوشبيز على أن "تقديرات وزارة الخارجية التي تكان أن تصل إلى درجة اليقين، أنه إذا لم يقدم ترامب خطته للسلام في الأسابيع الأولى التي تلي انتخابات التجديد النصفي للكونغرس في تشرين الثاني، فإن الرئيس ماكرون سيعلن عن خطته الخاصة". ونقلت القناة عن مسؤولين إسرائيليين ودبلوماسيين فرنسيين، أن الرئيس الفرنسي أصدر تعليماته لوزارة الخارجية في باريس، في آب الماضي، بإعداد أفكار لمبادرة سياسية جديدة بشأن القضية الفلسطينية؛ وأنه شدد على مستشاريه أنه "لا ينبغي السماح لهذه القضية بالخروج من جدول الأعمال الدبلوماسية الخارجية

الفرنسية". وأشارت القناة إلى أن المسؤولين في وزارة الخارجية الإسرائيلية، ليسوا على اطلاع عن خطة السلام التي "تختمر" شيئاً فشيئاً في قصر الإليزيه، وذلك في ظل المخاوف الإسرائيلية من أن خطة الرئيس الأميركي قد تشمل الإعلان عن القدس المحتلة كعاصمة للدولتين، إسرائيل وفلسطين، وذلك بادعاء دفع رئيس السلطة الفلسطينية، محمود عباس، إلى العودة إلى طاولة المفاوضات.

يأتي ذلك في ظل التقارير الإعلامية التي كشفت مؤخراً، أن ترامب أبلغ ماكرون، على هامش اجتماعات الجمعية العامة للأمم المتحدة، في ٢٤ أيلول الماضي، أن بإمكانه أن يكون متشدداً مع نتنياهو، بشأن خطة السلام الأميركية، وأنه على استعداد لممارسة الضغوطات على نتنياهو كي يوافق على خطة السلام الأميركية التي ستعرض في الشهور القريبة. وجاء أن الرئيس الفرنسي ماكرون هو الذي طرح الموضوع الإسرائيلي الفلسطيني، حيث قال إنه يعتقد أن نتنياهو لا يريد حقا التقدم في "عملية السلام" لأنه يحب الوضع الراهن؛ وعندها رد ترامب بالقول إنه يميل إلى الموافقة على هذا التحليل، مضيفاً أنه "على وشك الوصول إلى النتيجة ذاتها". ولمح أوشباز إلى أن التوقعات الإسرائيلية تشير إلى احتمالية فوز الديمقراطيين في انتخابات الكونغرس، وبناء عليه، فإن الواقع في واشنطن سيتغير بشكل كبير فيما يخص العلاقات الإسرائيلية الأميركية، وقال: "الأمر لن تكون كما كانت من قبل، هذا سيكون له تداعيات بالنسبة لإسرائيل، وما حدث منذ دخول ترامب إلى البيت الأبيض لن يستمر ويجب علينا الاستعداد لتلك المرحلة". وأشار إلى أن "إسرائيل تخسر تدريجياً المزيد والمزيد من دعم الجاليات اليهودية في الولايات المتحدة، وطالب من أعضاء الكنيست الحرص على عقد لقاءات مكثفة مع الجاليات اليهودية في كل زيارة لهم إلى الولايات المتحدة". وأشار إلى أن مناصرة الإنجليبين للسياسات الإسرائيلية لا يعد إنجازاً، وأن الحكمة تقتضي الانتشار بين جميع الأوساط الأميركية، حيث اعتبر أن إسرائيل "ليست في وضع جيد".

وأعلن وزير الخارجية الفرنسي، جاف إيف لودريان، أن بلاده ستدفع بمبادرات لحل الصراع، بمعزل عن الخطة الأميركية لتسوية القضية الفلسطينية، المعروفة باسم "صفقة القرن"؛ وقال لودريان خلال الاجتماع السنوي لسفراء بلاده في العالم إن الولايات المتحدة الأميركية بدأت قبل أكثر من سنة "جهوداً دبلوماسية مهمة، ما زالت نتائجها غير معروفة، لكن علينا نحن أيضاً أن تكون لنا مبادرة"، وأوضح لودريان أن هدف بلاده هو قيام دولتين تعيشان بأمن وسلام عاصمتها القدس. وأوضح لودريان أن فرنسا تسعى إلى ذلك عبر التشاور مع "شركائنا المقربين، من أجل عدم ترك الساحة للمحرّضين والمتطرفين والمؤدلجين من كافة الأطراف".

وكان لوردان قد زار الأردن، مطلع الشهر الجاري، والتقى الملك عبد الله الثاني، بعد أيام قليلة من عودته من زيارة مطوّلة إلى الولايات المتحدة الأميركيّة، التقى خلالها ترامب، أطلع الملك عبد الله لوردان على نتائجها، ومنها تحذيره من حلّ الدولة الواحدة. ومن غير الواضح إن كانت فرنسا قد بدأت بالفعل مباحثاتها مع الأطراف المعنيّة، أو إن كان هناك توافقًا فلسطينيًا أو إسرائيليًا حولها.

وكانت مصادر أميركية قد أعلنت لصحيفة "يسرائيل هيووم"، بداية الشهر الجاري، أن الإعلان عن "صفقة القرن" سيتأخر إلى نهاية العام على أقلّ تقدير، بسبب الخشية من تأثيرها على حظوظ مرشحي الحزب الجمهوري في الانتخابات الأميركية المقررة في تشرين ثانٍ المقبل.

كشفت القناة الإسرائيلية العاشرة، أن الرئيس الأميركي، دونالد ترامب، قد أبلغ الرئيس الفرنسي، إيمانويل ماكرون، على هامش اجتماعات الجمعية العامة للأمم المتحدة، في ٢٤ أيلول الماضي، أن بإمكانه أن يكون متشدداً مع رئيس الحكومة الإسرائيلية، بنيامين نتنياهو، بشأن خطة السلام الأميركية، التي أطلق عليها "صفقة القرن".

وكتب الصحفي في القناة، براك رفيد، في حسابه على "تويتر"، أن ترامب قال لماكرون إن إسرائيل تحصل على ٥ مليار دولار سنوياً، وبالتالي فبإمكانه أن يكون متشدداً مع نتنياهو بشأن "صفقة القرن"، مثلما كان مع الفلسطينيين. ونقل رفيد عن أربعة دبلوماسيين غربيين مطلعين على المحادثة، أن ترامب أضاف أنه على استعداد لممارسة الضغوطات على نتنياهو كي يوافق على خطة السلام الأميركية التي ستعرض في الشهور القريبة. وجاء أن الرئيس الفرنسي ماكرون هو الذي طرح الموضوع الإسرائيلي الفلسطيني، حيث قال إنه يعتقد أن نتنياهو لا يريد حقا التقدم في "عملية السلام" لأنه يحب الوضع الراهن؛ وعندها رد ترامب بالقول إنه يميل إلى الموافقة على هذا التحليل، مضيفاً أنه "على وشك الوصول إلى النتيجة ذاتها". كما جاء أن ماكرون سأل ترامب عن سبب تشدده فقط مع الرئيس عباس، ورد ترامب بالقول إن ذلك "بسبب عدم موافقتهم على التحدث معنا، وهو أمر غير مقبول". وأضاف ترامب أنه قدم الكثير لنتنياهو، حيث نقل السفارة الأميركية إلى القدس، كما أن واشنطن تقدم لإسرائيل ٥ مليار دولار سنوياً، مضيفاً أنه يستطيع أن يكون متشدداً مع نتنياهو، بشأن خطة السلام، مثلما فعل مع الفلسطينيين.

وأشار الصحفي الإسرائيلي، إلى أنه بعد ثلاثة أيام من لقاء ماكرون مع ترامب، التقى الأخير مع نتنياهو؛ وخلال المؤتمر الصحفي الذي عقده بعد اللقاء، قال ترامب، للمرة الأولى، أنه يدعم حل الدولتين لحل الصراع الإسرائيلي الفلسطيني، مشيراً إلى أنه "يجب على إسرائيل أن تفعل شيئاً جيداً للفلسطينيين". وأضاف أن البيت الأبيض لم ينف صحة هذه التصريحات. كما أن مسؤولاً أميركياً كبيراً في البيت الأبيض عقب بالقول إن "الرئيس الأميركي يعتقد أن نتنياهو ملزم بمحاولة التوصل إلى سلام شامل ودائم بين إسرائيل والفلسطينيين".

إلى ذلك، وفي سياق ذي صلة، قالت هيئة البث الإسرائيلية الرسمية "كان" إنه تجري اتصالات مكثفة لتنظيم زيارة لرئيسة وكالة الاستخبارات المركزية الأميركية (CIA) الجديدة، جينا هاسبل إلى رام الله؛ وبحسب "كان"، فإن الزيارة تشير إلى علاقة في مراحل التطور ولم تتأثر من القطيعة بين السلطة الفلسطينية وإدارة ترامب.

### نتنياهو يهاجم السلطة و الرئيس عباس

ومن جهته قال نتنياهو أن العقبة أمام السلام ليست في الجانب الإسرائيلي بل الجانب الفلسطيني، مكرراً الحديث حول قضية تمويل السلطة الفلسطينية للأسرى ولعائلات منفذي العمليات، وقال إنها تواصل تمويل "القتلة"؛ وأن عباس الذي يطالب بدولة فلسطينية نظيفة من اليهود يهاجم دولتنا، يتبنى قوانين فيها من يبيع الأرض ليهودي يُعدم، بينما من يقتل يهودياً يُكافأً.

وأضاف أن الطريق إلى تحقيق السلام، يبدأ في استعداد حقيقي للاعتراف بما سماه "يهودية دولة إسرائيل؛ وقال "إن الحل الأفضل للنزاع مع الفلسطينيين، هو منحهم القدرة على حكم أنفسهم، دون أن يستطيعوا تهديد أمن إسرائيل"؛ و"يجب على إسرائيل الاحتفاظ بالمسؤولية الأمنية عن الضفة الغربية"؛ ووصف الكيان الفلسطيني المستقبلي الذي يقبل به بأنه "أقل من دولة وأكثر من حكم ذاتي"؛ واعتبر نتنياهو أن قطاع غزة أصبح مرتعاً للإسلام المتطرف بسبب انسحاب إسرائيل منه (عام ٢٠٠٥)، وأضاف: "هذا سيكون مصير الضفة في حال الانسحاب منها أيضاً"، حسب قوله.

وذكرت صحيفة "يديعوت أحرونوت"، أنه يوجد تخوف في "إسرائيل" من أن الخطة المعروفة باسم "صفقة القرن"، ستشمل الإعلان عن القدس المحتلة كعاصمة للدولتين، "إسرائيل" وفلسطين، وذلك بهدف دفع الرئيس

عباس إلى العودة إلى طاولة المفاوضات. ونقلت الصحيفة عن مسؤول إسرائيلي رفيع قوله إن التخوف الإسرائيلي هو من ذكر القدس كعاصمة مستقبلية للدولة الفلسطينية، وادعى أن "ترامب يريد التوصل إلى صفقة وهو جدي جدا"، معتبرا أن "الصراع الإسرائيلي - الفلسطيني سهل نسبيا للحل بالنسبة للأميركيين، وبمثابة ثمرة ناضجة". وإنه في حال ضعف تمثيل الحزب الجمهوري، في الانتخابات النصفية للكونغرس، فإن ترامب قد يكثف الجهود في محاولة لحل الصراع، بهدف الوصول إلى انتخابات الرئاسة الأميركية حاملا إنجازا كبيرا في مجال السياسة الخارجية. وقالت الصحيفة إن شمل قضية القدس في "صفقة القرن" من شأنها أن تعقد الأمور بشكل كبير بالنسبة بنيامين نتنياهو، إذا كان يعتزم التوجه إلى انتخابات عامة مبكرة. ويتوقع أن يستخدم نتنياهو حجته المتكررة بأن بندا يتعلق بالقدس سيثير معارضة شديدة في اليمين الإسرائيلي، ويعقد الأمور في الائتلاف؛ ورجحت الصحيفة أن يطلب نتنياهو من الإدارة الأميركية، في هذه الحالة، تأجيل نشر "صفقة القرن" إلى ما بعد الانتخابات في إسرائيل.

ونقلت الصحيفة عن مسؤولين إسرائيليين رفيعي المستوى قولهم إن إدارة ترامب استندت إلى ثلاثة مبادئ، لم نعرفها من قبل، لدى بلورة "صفقة القرن"، التي يصفونها بأنها "خطة سلام"؛ وهذه المبادئ تقضي بأن "من يصل إلى طاولة المفاوضات عليه أن يتنازل عن شيء ما ولا توجد تنازلات أحادية الجانب؛ من يغادر طاولة المفاوضات يجب أن يدفع ثمنا؛ ومن يرفض الخطة المقترحة، إنما يخاطر بذلك بأن تكون الخطة المقبلة جيدة أقل بالنسبة له". ووصف المسؤولون الخطة بأنها صفقة تجارية تقول: "خذ الصفقة التي أقترحها، لأن الصفقة المقبلة ستكون أسوأ".

من جهته قال صهر ترامب جاريد كوشنر، وهو مبعوثه الخاص لعملية السلام في الشرق الأوسط، إن "النزاع الإسرائيلي الفلسطيني لا يزال مستمرا منذ وقت طويل"، معربا عن أمله في "أن يتخذ المسؤولون الخطوة الشجاعة والتوصل لاتفاق". وحول ما يعرف بـ"صفقة القرن"، قال كوشنر إن "الوضع القائم لا يمكنه أن يستمر؛ مثل هذا الوضع سيوصلنا إلى ما هو أسوأ".

وأضاف إنه "في مرحلة ما على القيادات أن تتخذ قرارا شجاعا وأن يتوصلوا لاتفاق، ونأمل بأن الطرفين جاهزان للقيام بذلك".

وحول التوتر في العلاقات بين الولايات المتحدة والسلطة الفلسطينية على خلفية نقل السفارة الأمريكية من تل أبيب إلى القدس، والاعلان عن القدس على أنها عاصمة لإسرائيل، قال كوشنر إنه "بعد عرض خطة

السلام، سيقراها الفلسطينيون وسيوافقون عليها وسيدخلون في مفاوضات". وأضاف "أعتقد أننا حققنا اختراقاً في هذه القضية، والرئيس قام بعمل جيد في محاولة لمنع التفكير القديم".

### الجهود المصرية في المصالحة والتهديئة

التقت الفصائل الفلسطينية في غزة بالوفد الأمني المصري برئاسة اللواء أحمد عبد الخالق، مسؤول الملف المصري بجهاز المخابرات العامة، للبحث في ملفي المصالحة والتهديئة. وأكد الجانب المصري أولوية المصالحة وتحقيقها على باقي الملفات الأخرى، بما في ذلك التهديئة مع إسرائيل، وتخفيف الحصار الإسرائيلي المفروض على قطاع غزة، مشيراً إلى أنه لم يتم التطرق إلى إجراءات الرئيس عباس في قطاع غزة.

وتشير المعلومات إلى أن الوفد الأمني المصري سيبقى يتنقل ما بين غزة ورام الله وتل أبيب، في مسعى منه لإعادة الهدوء وتثبيت اتفاق وقف إطلاق النار، ومنع الأمور من الاتجاه صوب التصعيد مجدداً. وحسب ما يتوفر من معلومات فإن اللقاء الأخير شمل قيام الوفد المصري بتقديم حلول لنقاط الخلاف القائمة بين الطرفين «فتح وحماس» حول المصالحة، من أجل تقريب وجهات النظر، بخصوص حل ملف «تمكين الحكومة» من أداء مهامها في غزة كاملة، وحل مشكلة موظفي غزة.

وستشمل المرحلة الأولى في حال عودة الطرفين لتطبيق بنود الاتفاق، اتخاذ خطوات إيجابية تساهم في بناء الثقة بينهما بإشراف مصري كامل، تبدأ بعودة عمل وزراء الحكومة في غزة، وتحويل أموال ضرائب غزة لخزينة الحكومة، وحل مشكلة الموظفين.

هذا ويضع المتابعون للملف آمالاً كبيرة على زيارة اللواء كامل لكل من غزة ورام الله وتل أبيب، ويتوقعون قدرته على الإعلان خلالها عن التوصل إلى اتفاق واضح بين فتح وحماس لعودة تطبيق بنود المصالحة، وتثبيت اتفاق وقف إطلاق النار. وفي هذا السياق يتردد كذلك أن الوفد المصري أبلغ قيادة حماس أن الوزير كامل يتحرك حالياً لمنع أي إجراءات جديدة قد تتخذها القيادة الفلسطينية حيال حركة حماس وقطاع غزة، كما أعلن سابقاً، ومن ضمن تلك الإجراءات وقف التمويل المالي المقدم لغزة، وكذلك حل المجلس التشريعي خلال اجتماعات المجلس المركزي.

وأكد الوفد الأمني على الجهود المصرية الحثيثة لمنع أي حرب إسرائيلية على قطاع غزة، في ظل التهديدات الصادرة من قادة العدو؛ وفيما يخص مسيرات العودة، لم يطلب الوفد الأمني المصري، وقف هذه



المسيرات أو منع أي شكل من أشكال النضال الفلسطيني، بل طالما هنالك احتلال فمن حق الشعب الفلسطيني أن يدافع عن نفسه، وأكدوا على شعورهم بالمسؤولية في ظل أوضاع غزة الصعبة، بما في ذلك أزمة انقطاع الكهرباء، والمياه، ونسب البطالة المرتفعة.

وتوافقت الفصائل مع المصريين، على ضرورة تقليل الخسائر البشرية في صفوف المواطنين الفلسطينيين المشاركين في مسيرات العودة، بل يوجد توافق على أنه إذا ما استطاعت الفصائل أن تُقدم مسيرات بدون أي شهداء أو إصابات، سيكون ذلك انجازًا كبيرًا. وأكد المصريين أننا أمام أيام حاسمة جدًا، وأن هنالك جهدًا كبيرًا يُبذل على مستوى المصالحة، والتهديئة، وانهاء الحصار، وقرىبا سيكون جديد في هذه الملفات الثلاثة. ويذكر أن هذه المرة الرابعة التي يزور فيها وفد اميني مصري قطاع غزة خلال أقل من شهر.

### التهديئة

كتب بن كسبيت في ملحق نهاية الأسبوع في صحيفة "معاريف" العبرية؛ لنفترض أننا شرعنا في ضربة عسكرية قاسية على غزة، أي شخص يعتقد أنه يمكن أن ينتهي الأمر عن طريق سلاح الجو هو مخطئ؛ الجيش أيضا شرح ذلك لوزراء الكابنيت؛ سيكون حمام دم مع مئات القتلى من الجنود.

تقديرات الجيش الإسرائيلي هي أن عدد الجنود الذين سيقتلون في العملية حقيقية (وليس عدد الجنود الذين قتلوا)؛ (كما لو حدث في ٢٠١٤) داخل القطاع سيكون عدد بالمئات؛ وكل هذا، من أجل ماذا؟ لو كان لنتنياهو هدفا استراتيجيا لإسقاط حماس (كما وعد)، فقد فعل؛ لكن هدفه هو عكس ذلك؛ لذلك بعد أن ندفن نصف كتبية من الجنود الشباب، سوف نعود إلى النقطة نفسها بالضبط حيث نلتصق اليوم؛ لذا فلا عجب أن معظم الوزراء ما زالوا يدركون أن الواقع الحالي هو الجنة، مقارنة بالبدائل.

صحيفة هآرتس، نقلت عن مسؤول كبير في جيش الاحتلال أن الأزمة الإنسانية في قطاع غزة ستحد من أية حرب شاملة على القطاع، خشية أن تتلقى إسرائيل انتقادات دولية كبيرة؛ كما أوصى جيش الاحتلال قيادته السياسيّة، خلال جلسة المجلس الوزاري المصغر للشؤون الأمنية والسياسية (الكابنيت)، بالامتناع عن أية مواجهة عسكرية في قطاع غزة قبل نهاية العام ٢٠١٩، حتى يكتمل بناء العائق "الذي سيحيّد الأنفاق الهجومية لحركة حماس".

المؤسسة الحربية "الإسرائيلية" تعلن تحفظها من ضربة واسعة بهدف الاحتفاظ بالقدرة على المباغته، والمؤسسة الأمنية تبحث عن تهدة مع غزة لانشغالها في جبهة الشمال مقابل حزب الله وإيران في سوريا. كما يشير هؤلاء إلى أن المؤسسة الأمنية تدرك أن الحل ليس عسكرياً؛ استناداً لتجارب عدة حروب وقعت في العقد الأخير أدت للمساس بإسرائيل وهيبتها، وتسببت بمقتل وإصابة مئات الجنود والمدنيين فيها أيضاً، علاوة على مخاطر نزع شرعية "إسرائيل" في العالم نتيجة المساس بالمدنيين الفلسطينيين.

هذا في الوقت الذي لا تزال الجماهير الفلسطينية، تواصل ضغطها الميداني على الاحتلال عبر فعاليات مسيرات العودة، وآخرها المسير البحري ١٣ إضافة إلى إطلاق البالونات الحارقة، ووحدات الأرياك الليلي؛ وذلك في وقت أبلغت فيه حركة «حماس» وفد المخابرات العامة المصرية؛ الذي زار قطاع غزة مجدداً، بموعد نهائي لحسم المماطلة في تقديم التحسينات المتفق عليها مع القاهرة والأمم المتحدة.

هذا في الوقت الذي أفيد أن المصريين طلبوا من حماس المحافظة على الهدوء وتجنب استنزاف الاحتلال الذي بات في "أعلى استعداداته لمواجهة العسكرية"، حيث ردت حركة حماس بأنها "أولاً لا تخشى المواجهة"، وثانياً أن هناك إجماعاً وطنياً على رفض المماطلة في تقديم التحسينات حتى موعد هو نهاية الشهر الجاري. وكررت حماس الشكوى من بطء الحركة وصعوبة استيراد البضائع التجارية من مصر نتيجة بعض المضايقات والمبالغ الإضافية التي تفرضها جهات سيادية؛ وطالبت الوفد المصري بتجديد تدفق الوقود للقطاع وزيادة الكمية المدخلة يومياً إلى ٤٠٠ ألف لتر.

وبشأن الوضع الميداني، ركز المصريون على ضرورة تخفيف المسيرات ومنع الشبان من الوصول إلى السياج الحدودي، والتمكن من الضغط على إسرائيل؛ وبينما أبدت «حماس» إيجابية في التعامل، أكدت أنها لا تريد "تهدة مؤقتة"، بل إنهاءً كاملاً للحصار عن القطاع، ولذلك سوف تستمر المسيرات حتى تحقيق الهدف المطلوب؛ وهو ما أكدته فصائل المقاومة في قطاع غزة.

من جهة أخرى ذكرت قناة كان العبرية، أن المجلس الوزاري الأمني - السياسي المصغر قرر الموافقة على خطة تهدف إلى خفض "العنف"؛ وأن من أبرز بنود هذه الخطة هو الموافقة على تمويل قطري لرواتب موظفي حركة حماس في قطاع غزة، بالإضافة إلى ضخ الوقود لمحطة الكهرباء؛ وأضافت "قناة كان" أنه سيتم خصم الإيرادات الضريبية الخاصة بقطاع غزة التي تذهب إلى السلطة في رام الله، وهذا سيكون إنجازاً سياسياً لحركة حماس يتجاوز السلطة الفلسطينية.

من جهته قال أفيغدور ليبيرمان، بأنه لا يؤمن بأي تسوية مع حركة حماس في قطاع غزة وذلك كونها "حركة إيديولوجية تسعى لتدمير إسرائيل"؛ وقال إنه "يسعى لإقناع الكابينة بضرورة البحث عن الخيار العسكري في التعامل مع حركة حماس"، وعدم السماح لها بالتطور في غزة". وأضاف أنه في حال رغبت "إسرائيل" في ٤-٥ سنوات من الهدوء فعليها توجيه ضربة عسكرية قاسية لحماس دون الحاجة لعملية برية أو احتلال غزة؛ وأشار إلى أنه وعلى الرغم من عدم قدرة هذه العملية على إحداث تغيير جوهري، إلا أنها ستمنح "إسرائيل" عدة سنوات من الهدوء.

فيما قال وزير الإسكان وقائد المنطقة الجنوبية الأسبق الجنرال يوآف غلنت: "لا يجب السماح للرئيس عباس أن يكسب على ظهر القتال بين إسرائيل وحماس؛ وقال غلنت: "إن المقاومة التي تنطلق من قطاع غزة سببها أن حركة حماس تمر في ضائقة صعبة بعد أن أغلقنا منافذ القطاع برا وبحرا وقدرة الأنفاق تنقل لذلك حماس تقوم بأعمال استفزازية لشد انتباه الرأي الدولي؛ وأضاف، علينا أن نسمح بإدخال المواد والبضائع لقطاع غزة لتحسين الوضع الإنساني في القطاع، وإن علينا أن نجد حلا؛ وأضاف قائلاً عباس يقاتل حماس بطرق مختلفة ولإسرائيل اتفاقيات معه، وأي دعم ومساعدات لحماس ستضعف عباس في الضفة الغربية.

من جهته الاتحاد الأوروبي أبلغ السلطة رسمياً رفضه وقف التحويلات المالية إلى غزة، وأنه سيضطر في هذه الحال إلى تحويل ثلث مساعدته المخصصة لها، إلى القطاع، من خلال الأمم المتحدة. وأشارت المصادر أيضاً إلى أن مصر حصّت السلطة الفلسطينية على عدم تنفيذ تهديداتها بوقف التحويلات المالية إلى غزة، خشية حدوث تدهور إنساني وأمني في القطاع.

وذكر موقع "نيوز إسرائيل" أن واشنطن تعارض شن عملية عسكرية موسعة في قطاع غزة، مضيفاً ان الإدارة الأمريكية ابلغت اسرائيل بذلك؛ وان الرئيس ترامب طلب من نتيناهو تقليص حجم الهجمات الاسرائيلية على قطاع غزة في الوقت الحالي. وأضاف أن الموقف الأمريكي ينبع من مخاوف داخل الحزب الجمهوري الأمريكي من احتمال تورط جيش الإحتلال في قتل مدنيين فلسطينيين في قطاع غزة، ومن ثم لن يخدم الأمر صورة الحزب الحاكم خلال انتخابات الكونغرس التي ستعقد الشهر المقبل. وتابع الموقع أن إسرائيل بالفعل تقود حملة "مناشدات" دولية، هدفها حث دول العالم على التدخل لتهدئة الأجواء، بحيث تستطيع حكومة اليمين الإسرائيلية أن تمتنع عن تنفيذ عمل عسكري.

### أعضاء الكابينة متفقون على إبرام تسوية مع غزة

من جهته قال وزير المالية الإسرائيلي وعضو "الكابينة"، موشيه كحلون: إنه لا تزال هناك فرصة لاتفاق تسوية في قطاع غزة ؛ ونقلت إذاعة "كان" العبرية عن كحلون، قوله: إن معظم أعضاء الكابينة متفقون على هذا الأمر حتى أولئك الوزراء الذين يقولون أشياءً تختلف عن هذا الأمر"، في إشارة إلى وزير الجيش الإسرائيلي، أفيغدور لبيرمان، الذي هدد مراراً بشن عملية موسعة في غزة. وأضاف، "علينا أن نفعل كل شيء قبل أن نذهب للحرب، مضيئاً" لن أؤيد الحرب عندما أعلم أننا سندخلها ونغادرها وسيبقى الوضع كما هو عليه، وعندما أعلم جيداً أنه يمكننا تحقيق نفس النتيجة عن طريق التسوية".

### وكالة الانوروا

صوت البرلمان الأوروبي يوم الأربعاء ٢٤-١٠-٢٠١٨، بأغلبية ساحقة، ضد مقترح خفض المساعدات الأوروبية لقطاع التعليم في فلسطين؛ كما تبنى البرلمان قراراً، يدعو إلى تقديم مساعدة أوروبية إضافية، لوكالة غوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين (أونروا). وثمنت السلطة الفلسطينية هذه القرارات، معتبرة أن الإطاحة بمشروع قرار خفض المساعدات للسلطة، يمثل خطوة مهمة في التأكيد على التزام الاتحاد الأوروبي من جديد، بعملية السلام وحل الدولتين وقيام دولة فلسطين مستقلة وعاصمتها القدس الشريف على أساس قرارات الشرعية الدولية وخطة السلام العربية ومرجعيات عملية السلام كافة. وأن التصويت لصالح قرار موازي، يدعو الى زيادة مساعدات الاتحاد الأوروبي لوكالة غوث وتشغيل اللاجئين، بقيمة ٢٢ مليون يورو إضافية لهذا العام، يمثل رسالة واضحة ضد محاولات الإدارة الامريكية، الالتفاف على عملية السلام وانحيازها لإسرائيل القوة القائمة بالاحتلال، وتأكيد التزام الاتحاد الأوروبي الدفاع عن (أونروا)، وتعزيز قدراتها لتستمر في تقديم المساعدات لأبناء الشعب الفلسطيني في الوطن والشتات، وتمكين الوكالة من مواجهة الأزمة المالية الناتجة عن سحب الدعم الامريكي.

وأكدت السلطة بأن تصويت البرلمان بأغلبية ساحقة ، يمثل استفتاءً، حول التزام ممثلي الشعوب الأوروبية بحق الشعب الفلسطيني في تقرير المصير، وقيام دولته المستقلة وعدالة قضيتنا، ويمثل رسالة دعم لصمود وتصدي شعبنا لسياسات الهدم والتهمير التي تمارسها اسرائيل. كما اعتبرت أن موقف البرلمان يمثل فشلاً

ذريعاً للدبلوماسية الإسرائيلية ومنظمات اللوبي التابعة لها، والتي تقود حملة ضد السلطة الوطنية، من خلال رفع تقارير زائفة الى مؤسسات الاتحاد حول ما يسمى بالتحريض في برامج التعليم الفلسطينية. هذا وكانت منظمة إسرائيلية تسمى (انباكت)، قد عملت مع مجموعة من أعضاء البرلمان الألماني، على تمرير قرار في لجنة الموازنة في التاسع من أيلول الماضي، يدعو الى الحجز على ٢٠ مليون يورو، من مساعدات الاتحاد للشعب الفلسطيني، بدعوى التحريض ضد إسرائيل في الكتب الدراسية وتشجيع ما سموه العنف ومعادات السامية.

### مخطط بلدية الاحتلال لإنهاء عمل "أونروا" بالقدس

وكشف تقرير بثته شركة الأخبار الإسرائيلية (القناة الثانية سابقاً) مخطط بلدية الاحتلال في القدس، لسلب الوكالة جميع صلاحياتها وإنهاء عملها وإغلاق جميع مؤسساتها، بما في ذلك المدارس والعيادات ومراكز الخدمات؛ وزعم بركات أن الوكالة الأممية "تعرض الطلاب في مدارسها على العنف" وتابع أنه "لقد حان الوقت لإزالة أونروا من القدس، واستبدالها بالتعليم والرعاية والرفاهية والتنظيف بخدمات تقدمها البلدية". واعتبر أن "قرار الرئيس الأميركي (دونالد) ترامب خفض الدعم لأونروا، خلق فرصة لتنفيذ خطة ووضع حد لهذا التشويه". وادعى أنه "حان الوقت لوقف هذه الكذبة حول وجود لاجئين في القدس، إنهم ليسوا لاجئين، بل سكان يحتاجون الحصول على خدمات من البلدية مثل أي مقيم آخر. المال ليس عذراً".

وسبق لبركات أن تحدث علناً عن وجود هكذا خطة، ولكنها المرة الأولى التي يجري بحثها في الكنيست، بما يؤشر على جديتها واقتراب موعد تنفيذها، وفق مراقبين؛ ولم يتضح ما هي الخطوة القادمة بعد مناقشة خطة بلدية الاحتلال في الكنيست، إلا أن أونروا، في الأسابيع الماضية، أدانت الخطة الإسرائيلية. وكانت واشنطن نهاية آب الماضي؛ قد قطعت بالكامل، دعمها للوكالة بعد أن كانت، على مدى عقود، المانح الأول لها.

وبحثت لجنة الداخلية في الكنيست، خطة أعدها رئيس بلدية الاحتلال، نير بركات، لطرد وكالة (أونروا) من المدينة؛ ونقل بيان للمكتب الإعلامي للكنيست، عن بركات قوله: "المال ليس عذراً، والميزانية ليست ذات اعتبار عندما نخرج ونقول: في القدس لا يوجد لاجئون وإنما مواطنون"؛ وأضاف بركات، متحدثاً عن "أونروا": "السيادة في القدس لنا".

يذكر أن الوكالة الدولية تدير مخيم شعفاط شمالي القدس المحتلة، وهو المخيم الوحيد في المدينة، ولكن لها عشرات العيادات الطبية والمؤسسات التعليمية وعشرات المدارس في المدينة نفسها. من جهة أخرى قال المتحدث الرسمي باسم وكالة "الأونروا" سامي مشعشع، إن الوكالة ستستمر في عملها وتقديم خدماتها للاجئين في القدس المحتلة ومخيماتها وضواحيها، كبقية كافة مناطق تواجد اللاجئين الفلسطينيين، رغم محاولات سلطات الاحتلال إنهاء عمل الوكالة في المدينة المحتلة. وتعقياً على اقتحام رئيس بلدية الاحتلال نير بركات مخيم شعفاط وتهديده بإنهاء خدمات الوكالة في المدينة، واستبدالها بخدمات بلدية الاحتلال، أوضح أن ١٢٠ ألف لاجيء فلسطيني موجودون في القدس وضواحيها ويتلقون خدمات من وكالة الأونروا، مشدداً على أن كل محاولات الاحتلال لإبعاد الوكالة خارج أسوار القدس لن تثبتنا عن مواصلة عملنا. وأن محاولات الاحتلال هذه سيتم متابعتها من قبل الدائرة القانونية في الوكالة والسكرتير العام للأمم المتحدة وكذلك الدول المجاورة لفلسطين وتلك المؤيدة لعمل الأونروا.

### "مقلاع سليمان" لمواجهة حركة المقاطعة "BDS"

"مقلاع سليمان" أو ما تعرف عند الوسط العبري باسم "كيلاع شلومو"، أصبحت الذراع التي يراهن عليها الإسرائيليون، وقدمت لها ملايين الدولارات من تل أبيب وواشنطن، حتى تتجح في تحقيق أهدافها بمواجهة حملات المقاطعة والتصدي لها بكل قوة، وإعادة تلميع وجه "إسرائيل". وتم كشف النقاب عن قيام حكومة العدو بتنفيذ مشروع "مقلاع سليمان"، ليشكل الذراع المدنية لوزارة الشؤون الإستراتيجية التي يتولاها وزير الأمن الداخلي غلعاد إردان، ويهدف لتنفيذ ما يصفه العاملون فيه بـ"أنشطة وعي الجماهير"، وهي أنشطة ضد حركة مقاطعة "إسرائيل" وسحب الاستثمارات منها وفرض عقوبات عليها (BDS) وأنشطة مناهضة لسياسة "إسرائيل" ضد الفلسطينيين.

وبموجب قرار اتخذته حكومة العدو العام الماضي، تم رصد ميزانية بمبلغ ١٢٨ مليون شيكل من خزينتها لهذا المشروع؛ وذلك بعد النجاح الكبير الذي حققته حركة مقاطعة "إسرائيل" على مستوى العالم، في عزل دولة الاحتلال وإصابة اقتصادها محلياً ودولياً في مقتل، بدأت "إسرائيل" في البحث عن طرق التفافية تسابق بها الزمن لكبح جماح الـ "BDS"، ومعالجة تأثيرها القوي الذي هز صورتها وكشف قُبْحها أمام العالم. واتخذت حكومة العدو خطوات صارمة في التعامل مع أعضاء الـ "BDS"، شملت الطرد والملاحقة القانونية وإنهاء عقود شركاتهم ومؤسساتهم، وحتى السعي لحصارهم مالياً واجتماعياً، إلا أن النتائج كانت دائماً تصب

في صالح أسهم حملات المقاطعة، من تعاطف ومساندة ودعم من دول العالم، فيما جنت ولا تزال تجني "إسرائيل" الخسائر والفضائح والغضب الدولي تجاهها.

وكشفت مجلة "العين السابعة" العبرية، أن صندوقين أمريكيين قدما تبرعات لهذا المشروع، وهذان الصندوقان يمولان عادة منظمات إسرائيلية يمينية متطرفة، واتضح من تقرير قدمه هذا المشروع أنه حصل العام الماضي، على ثلاثة ملايين شيكل من الصندوقين الأمريكيين اللذين يتبرعان عادة لمنظمات اليمين والمستوطنين.

في حين أفادت مجلة "Forward" اليهودية بأن مندوبي وزارة الشؤون الإستراتيجية توجهوا إلى يهود في الولايات المتحدة، واقترحوا عليهم تنفيذ مهمات وحملة دعائية للتأثير بتمويل "مقلاع سليمان"، وأن أربع منظمات يهودية مركزية على الأقل تحفظت على هذه الاقتراحات ورفضت أخذ أموال من هذا النوع.

وقالت "العين السابعة" إنه يرجح أن التغطية الإعلامية النقدية لـ"مقلاع سليمان" والتحفظ منه، أدت إلى تغيير اسم المشروع من "مقلاع سليمان" إلى اسم لا يحمل شحنة سلبية وهو "كونتسيرت". وتعد "الحركة العالمية لمقاطعة إسرائيل" المعروفة اختصارًا بـ"BDS"، الحراك الأوسع انتشارًا على نطاق العالم فيما يتعلق بالدعوة للمقاطعة وسحب الاستثمارات من "إسرائيل" وفرض عقوبات عليها، حتى تتصاع للقانون الدولي والمبادئ الأساسية لحقوق الإنسان التي تضمن للفلسطينيين حقهم في تقرير مصيرهم وتسمح بعودة اللاجئين، حسب ما جاء في نص إعلان الحركة التي تم تأسيسها عام ٢٠٠٥.

ألحقت حركة المقاطعة الدولية بالاحتلال الإسرائيلي خسائر اقتصادية فادحة، عقب فسخ عقود بقيمة ٢٣ مليار دولار، وتراجع قيمة صادراته إلى نحو ٢,٩ مليار دولار، في ظل توقع خسارة ما بين ٢٨ و ٥٦ مليار دولار بالنتائج القومي الإسرائيلي، حسب ناشطين في حركة (BDS).

وكشفت دراسة إسرائيلية، الإنجازات التي حققتها حركة "BDS" منذ انطلاقتها قبل ١٣ عامًا، وخلصت إلى أن الحركة أغضبت "إسرائيل" وعقدت مكانتها وخاصة في الولايات المتحدة. ومن الواضح أن الاحتلال لا يستطيع الصمت أمام حالة نجاح حملة (BDS)، لذا يطلب من أمريكا التضييق على القائمين على الحملة، وكذلك من أوروبا، وهو يأتي في سياق أن ارتفاع حالة مواجهة الاحتلال على الساحة الدولية ستكون حالة متدحرجة.

وفي ١٢ أيلول الماضي، كشفت دراسة إسرائيلية، الإنجازات التي حققتها حركة "BDS"، منذ انطلاقتها قبل ١٣ عامًا، وخلصت إلى أن الحركة أغضبت "إسرائيل" وعقدت مكانتها وخاصة في الولايات المتحدة، وأخرجت بعض الدول العربية في توجهها نحو التطبيع، والسلطة الفلسطينية بملف التعاون الأمني.

وأشارت الدراسة إلى أن حركة المقاطعة "أسهمت في تغيير بيئة الصراع الفلسطيني الإسرائيلي"، إلى جانب أنها قلصت قدرة "إسرائيل" على الاستفادة من التحولات الإقليمية، وعقدت مكانتها الدولية، وأضرت بعلاقتها مع يهود العالم وتحديداً الولايات المتحدة. ورأت الدراسة أن أهم الإنجازات التي حققتها الحركة، تتمثل في "إحداث تحول على صعيد الجدل العالمي بشأن الصراع الفلسطيني الإسرائيلي"، موضحة أن وجود الحركة يمثل أهم عائق أمام توجه بعض الدول العربية، لإلغاء مقاطعتها لـ"إسرائيل"، ورفع القيود على التطبيع معها، ناهيك عن أنها أخرجت السلطة الفلسطينية، بسبب إصرارها على التعاون الأمني والاقتصادي مع "إسرائيل".

ولفتت الدراسة إلى أن "إسرائيل" غاضبة بسبب جهود الحركة الهادفة إلى شيطنتها لا سيما أمام الأوساط الليبرالية في العالم، معتبرة أن أنشطة الحركة مثلت "صفعة قوية" لقوى اليسار الإسرائيلي، على اعتبار أنها تركز بشكل خاص على مظاهر الفصل العنصري التي تمارسها "إسرائيل" ضد الفلسطينيين ويتجاهلها هذا اليسار.

وخلصت الدراسة إلى أن أحد أهم الإنجازات التي حققتها حركة المقاطعة أنها وجهت ضربة قوية لفكرة حل الدولتين التي يتشبث بها الكثير من الأطراف، من خلال محاججتها بأن إنهاء الاحتلال للضفة الغربية وقطاع غزة والقدس الشرقية، لن يكون كافياً، إذا لم يتم منح اللاجئين الفلسطينيين حقوقهم، وتحقيق المساواة بين اليهود والفلسطينيين داخل "إسرائيل".

### السجن ٧ سنوات على نشطاء مقاطعة إسرائيل

من جهة أخرى بحثت اللجنة الوزارية للتشريع في اجتماعها الأسبوعي، مشروع قانون يقضي بفرض عقوبة السجن لمدة سبع سنوات على من يمارس نشاطا في إطار حملة مقاطعة إسرائيل أو منتجاتها؛ وتعتبر حكومة اليمين المتطرف الإسرائيلية المنتجات المصنوعة في المستوطنات في الضفة الغربية وهضبة الجولان المحتلين، مصنوعة في إسرائيل.



وينص مشروع القانون، الذي تطرحه عضو الكنيست عنات بيركو، من حزب الليكود، على فرض هذه العقوبة على من ينشط "من أجل الإضرار بمصالح دولة إسرائيل، والعلاقات بين إسرائيل وبين دولة أو منظمة أو مؤسسة... أو باهتمامهم بإسرائيل".

وتطالب بيركو من خلال مشروع القانون توسيع قانون العقوبات بحيث لا يشمل فقط المخالفات التي تمس بإسرائيل وإنما أن يشمل أيضا "الأفعال التي من شأنها الإضرار بمصالح دولة إسرائيل أو العلاقات بين إسرائيل وبين دولة أو منظمة أو مؤسسة".

واعتبرت أن هدف مشروع القانون المساهمة في محاربة مقاطعة إسرائيل؛ ونقل موقع صحيفة "هآرتس" الإلكتروني عن مساعدين لبيركو قولهم إن صيغة مشروع القانون الضبابية، التي لا توضح ما هي المصالح الإسرائيلية، "ستسمح بتطبيقه على من يقاطعون المستوطنات ومنتجاتها".

ويقول الموقعون على مشروع القانون، وهم أعضاء كنيست من أحزاب الائتلاف، إنه يستهدف "الذين يدعمون مقاطعة تمس اقتصاديا بإسرائيل أو تمس بطريقة أخرى، مثل مقاطعة أكاديمية، وسيتعين عليهم أن يخضعوا للمحاكمة".

يشار إلى أن ظاهرة مقاطعة إسرائيل في العالم، وخاصة مقاطعة منتجات المستوطنات، باتت واسعة، وحتى أن دولا أوروبية تضع علامات على هذه المنتجات، إضافة إلى أن المقاطعة الأكاديمية للجامعات الإسرائيلية تتسع باستمرار بما في ذلك في الجامعات الأميركية حيث تنشط حركة مقاطعة إسرائيل وسحب الاستثمارات منها وفرض العقوبات عليها (BDS) بشكل واسع أيضا، وذلك تنديدا باستمرار الاحتلال والسياسة الإسرائيلية القمعية بحق الفلسطينيين.

### مخطط عنصري تحريضي لتقسيم الأقصى

وزعت جماعات الهيكل اليهودية المتطرفة، مخططاً تقسيمياً جديداً للمسجد الأقصى يبقى للمسلمين المصلى القبلي فقط ؛ وجاء في دعوات تحريضية وزعتها تلك الجماعات في القدس المحتلة: "بعد طرد الأوقاف والمسلمين من جبل الهيكل سننشق قبور المسلمين (مقبرة الرحمة واليوسفية)، وسندفنهم في مكان آخر بعد لف جثثهم بجاد الخنزير، ثم سنقطع كل أشجار الزيتون (يقصد في المنطقة الشرقية للأقصى)". وجاء فيها أيضاً: "تحضر جرافات لهدم قبة الصخرة المثمنة وسنبنى مكانها مبنى أجمل بكثير. وسنطرد الأوقاف ونقوم

نحن بإدارة "جبل الهيكل" وسيدخل اليهود من ٩ أبواب لـ"جبل هيكلهم". أما المسلمون فربما سنسمح لهم بالدخول من باب واحد فقط هو الأسباط وليس للصلاة.

بدوره، وصف مسؤول رفيع المستوى (فضل عدم ذكر اسمه) في المرجعيات الدينية الأربع في القدس المحتلة (الهيئة الإسلامية العليا لمتابعة شؤون القدس والمسجد الأقصى، وإدارة الأوقاف الإسلامية بالقدس، ومجلس الأوقاف الإسلامية، ودائرة الإفتاء الإسلامية)، هذه المنشورات بالعنصرية والاستفزازية، وبأنها "هرطقات مجانين"، مؤكداً أن المسجد الأقصى بجميع ساحاته ومرافقه وقبابه، وقفٌ إسلاميٌّ بقرار رباني للمسلمين وحدهم. وقال: "هذه المنشورات دليل على خطورة جماعات التطرف التي يجب كبح جماحها لما تشكله آراؤها من خطورة على المنطقة والعالم بأسره".

### شرطة الاحتلال تعدي على الرهبان بساحة القيامة

اعتدت شرطة الاحتلال على الرهبان واعتقلت أحدهم خلال قمع وقفة نظمتها بطيركية الاقباط الأرثوذكس بالقدس عند باب دير السلطان القبطي في ساحة كنيسة القيامة.

وأتى تنظيم الوقفة احتجاجاً على رفض حكومة العدو تنفيذ الكنيسة القبطية أعمال الترميم داخل دير السلطان القبطي، فيما تنفذ طواقم بلدية الاحتلال أعمال الترميم داخل الدير لصالح الأحباش دون موافقة الكنيسة القبطية.

وقام عناصر شرطة الاحتلال بمحاصرة الرهبان الذين باشروا بالاعتصام في ساحة الكنيسة، وقاموا بقمع الوقفة والاعتداء على الرهبان الذين تم إبعادهم عن المكان واعتقال أحدهم، فيما سمح لطواقم بلدية الاحتلال مواصلة أعمال الترميم.

من جهة أخرى كشف تلفزيون العدو "القناة ١٢" أن رئيس وزراء الاحتلال بنيامين نتانياهو قام بتشكيل لجنة برئاسة الوزير تساحي هنغبي في محاولة منه للتفاوض مع الكنائس المسيحية في القدس وإقناعهم بعدم إغلاق بوابة كنيسة القيامة رداً على مواصلة مصادرة أراضي الكنائس وملاحقة أموالهم في المصارف تحت سيف الضرائب.

في محاولة من حكومة نتانياهو لمنع اندلاع أزمة دولية قبل أعياد الميلاد المقررة نهاية العام الجاري؛ ووفق التقرير فإن رؤساء ثلاث كنائس في القدس أعلنوا أنهم سيغلقون باب كنيسة القيامة مرة أخرى

(كما حدث قبل ٦ أشهر) رداً على غدر نتانيا هو ونكته للوعد بأن حكومته لن تلاحق الكنائس وتصادر أراضي المسيحيين في القدس وأموالهم في المصارف بذريعة فرض ضرائب عليها وهو ما لم يحدث من قبل. وقالت دائرة الأوقاف الإسلامية وشؤون المسجد الأقصى المبارك إنها تنظر بعين الخطورة لما تتعرض له مدينة القدس بوجودها العربي الإسلامي والمسيحي الأصيل، من استهداف ممنهج تتعاقب على تنفيذه أجهزة الشرطة وأذرعها.

واستتكرت "ما اقترفته هذه الأجهزة من اعتداء صارخ بحق رهبان الطائفة القبطية في ساحة كنيسة القيامة لمجرد محاولتهم الاحتجاج على تدخل موظفي سلطة الآثار الإسرائيلية والمكلفين من قبل حكومة العدو للعمل داخل دير السلطان المحاذي لكنيسة القيامة، والذي تسعى من خلاله لفرض سيطرتها وتدخلها في عموم الأوقاف المسيحية وعقاراتها ضمن السياسة الرامية لتهويد المدينة وتغيير طابعها العربي الإسلامي والمسيحي". وأكدت على "الحق التاريخي والقانوني القائم منذ العام ١٩٦٧ والذي يخول حصراً مجلس الكنائس إدارة كافة شؤون الأوقاف المسيحية في مدينة القدس اتساقاً مع القوانين والشرائع الدولية التي تلزم بالحفاظ على الوضع القائم واحترامه خاصة في مدينة القدس".

وأدان أمين سر اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية، د. صائب عريقات، الحملة التصعيدية التي تنتهجها سلطات الاحتلال على فلسطين المحتلة وبشكل خاص ضد مدينة القدس المحتلة وأبنائها، واستتكر اعتقال قوات الاحتلال راهبا من أمام بطيريركية الأقباط الأرثوذكس في القدس القديمة، وقمعها للاحتجاج السلمي الذي نظّمته البطريركية احتجاجاً على رفض حكومة الاحتلال قيام الكنيسة بأعمال الترميم داخل دير السلطان القبطي، والتدخل في صلاحيات الكنيسة القبطية الأرثوذكسية، مؤكداً أن "هذا الهجوم يأتي في إطار حملة ممنهجة ضد المسيحيين الفلسطينيين، كان آخرها تصريحات رئيس حكومة الاحتلال المضللة حول أبناء شعبنا المسيحيين وتدنيس مقبرة بيت جمال الكاثوليكية. وأكد أن "ذلك ينسجم تماماً مع 'قانون القومية' العنصري الذي ينتهك حقوق جميع من هم من غير اليهود، ويمهد لاعتداءات أخرى".

ودانت لجنة المتابعة العليا للجماهير العربية في الداخل، اعتداء جنود الاحتلال الوحشي على عدد من الرهبان الأقباط، في باحة كنيسة القيامة، واعتقال أحد الرهبان، فيما يبدو تدخل خطير للاحتلال في شؤون كنيسة القيامة.

وكان جنود الاحتلال قد هاجموا واعتدوا على وقفة احتجاجية، لرهبان بطريركية الكنيسة القبطية، في كنيسة القيامة، على رفض الاحتلال السماح للأقباط بإجراء ترميمات في الكنيسة القبطية، في داخل كنيسة القيامة وفي المقابل، أتاح الاحتلال لعمال بلديته في القدس المحتلة، بإجراء ترميمات لصالح الأحباش، رغم وجود نزاع طويل الأمد بين الكنيسة القبطية وكنيسة الأحباش، حول هذا الجزء من المبنى العام لكنيسة القيامة. وأكدت لجنة المتابعة، على أن الخلافات بين بعض الطوائف حول التواجد في كنيسة القيامة، هو شأن داخلي يجب أن يتم حله بين قيادات تلك الطوائف، بروح التفاهم، ووفق تعاليم المحبة التي ينص عليها الدين المسيحي. وفي ذات الوقت، لا يوجد أي شرعية بأي شكل من الأشكال للاحتلال بكافة أذرعها من بلدية احتلال وحكومة احتلال، بالتدخل بهذه الخلافات. ودعت مختلف الطوائف المسيحية، الى التمسك بدرجة عالية من المسؤولية، وعدم السماح للاحتلال بأن يتسرب الى شؤون الكنيسة، من خلال الخلافات الظاهرة بين الطوائف، فهذا الاحتلال الذي لا يكف عن محاولاته للاستيلاء على الأوقاف المسيحية، كما هو الحال في الأوقاف الإسلامية، من خلال قنوات ووسائل لا شرعية لها إطلاقاً.

### شاكيد تسعى لـ"تأميم" أراضٍ للكنيسة الأرثوذكسية بالقدس

أعلنت وزيرة القضاء الإسرائيلية، أيليت شاكيد، أنها ستسعى إلى سن قانون يهدف إلى مصادرة أراضٍ تابعة للكنيسة الأرثوذكسية في القدس، بادعاء "حماية" مبانٍ أقيمت فيها ويسكنها إسرائيليون، وأن البطريركية الأرثوذكسية في القدس باعت هذه الأراضي لمقاولين إسرائيليين؛ وينص مشروع القانون على أن هدفه "حماية" السكان في أراضي الكنيسة، علماً أن المقاولين استأجروا هذه الأراضي من "كيرن كيمت لاسرائيل" الذي كان قد استأجرها لمدة ٩٩ عاماً من البطريركية في القدس. ويعبر أتباع الكنيسة اليونانية الأرثوذكسية خصوصاً والفلسطينيون عموماً عن غضبهم الشديد من فساد البطارقة الذين يبيعون الأملاك، خاصة في القدس.

### زيارة نائب الرئيس الصيني لإسرائيل

استقبل رئيس حكومة العدو بنيامين نتنياهو، نائب الرئيس الصيني، وانغ تشي شان، الذي وصل إلى الكيان في زيارة رسمية استمرت ثلاث أيام؛ وفيما يولي نتنياهو أهمية كبيرة لعلاقات إسرائيل مع الصين،

فإنه يشير بذلك غضب وقلق الولايات المتحدة، حليفة إسرائيل الكبرى، كما أن جهات أمنية إسرائيلية تتحفظ من علاقات واسعة مع الصين كالتالي يسعى نتتياهو لإقامتها.

وقال نتتياهو، خلال استقبال نائب الرئيس الصيني ، إن "هذه أهم زيارة لزعيم صيني في السنوات الـ ١٨ الأخيرة؛ وهذا مؤشر على الصداقة الآخذة بالتطور بيننا ؛ وحقيقة أن نائب رئيس الصين حضر إلى إسرائيل واستجاب إلى دعوتي للمشاركة في مؤتمر رئيس الحكومة للتجديد، هي إطراء كبير لإسرائيل، وتعكس العلاقات الآخذة بالتطور بين الصين وإسرائيل وأنا أنتظر المحادثات معه".

ووفقا لبيان صادر عن وزارة خارجية العدو فإن نتتياهو وتشى شان عقدا "لقاء عمل خلال مأدبة عشاء بمشاركة حاشيتيهما" ؛ ورافق نائب الرئيس الصيني في زيارته وزراء ونواب وزراء من ١٣ وزارة صينية، بينهم وزير العلوم والتكنولوجيا ونائب وزير الخارجية ونائب وزير التجارة ورجال أعمال، بينهم مؤسس شركة "علي بابا" جاك ما، ما يدل على أن الهدف من الزيارة هو تطوير العلاقات التجارية بالأساس. وشارك عن الجانب الإسرائيلي في اللقاء، أمس، وزير الاقتصاد ورئيس مجلس الأمن القومي في مكتب رئيس الحكومة ورئيس المجلس الوطني للاقتصاد وغيرهم.

ورأس نتتياهو وتشى شان اللقاء الرابع لـ"لجنة التجديد إسرائيل - الصين"، الذي عقد في مقر وزارة الخارجية ؛ وتم التوقيع خلال اللقاء على ثمانية اتفاقيات مشتركة في مجالات العلوم والتكنولوجيا، علوم الأحياء، التجديد، الصحة الرقمية والزراعة؛ ووقع نتتياهو وتشى شان على خطة مدتها ثلاث سنوات للجنة التجديد ؛ وتعد هذه اللجنة سنويا في إسرائيل والصين وتدفع تعاونا بين هيئة حكومية في الجانبين، وفي مشاريع مشتركة يشارك فيها القطاع الخاص أيضا، والتعاون في أبحاث مشتركة في مجالي العلوم والصناعة، ومنح منح دراسية لطلاب جامعات من كلتا الدولتين.

### قلق أميركي

وتتظر الولايات المتحدة بقلق إلى التقارب الإسرائيلي - الصيني. ويذكر أن ضغوطا مارستها الولايات المتحدة على إسرائيل، قبل عدة سنوات، أدت إلى إلغاء صفقة بين الصين وإسرائيلي تقضي بأن تحسن الأخيرة طائرات تجسس ؛ ويبدو أن هذه العلاقات هي أحد المواضيع القلقية جدا التي لا تتسق فيها إسرائيل خطواتها مع واشنطن.

وفي هذا السياق، ذكرت قناة "شركة الأخبار" (القناة الثانية للتلفزيون الإسرائيلي سابقاً)، أن مسؤولين رفيعي المستوى في الإدارة الأميركية نقلوا في الأيام الأخيرة، عشية زيارة نائب الرئيس الصيني إلى إسرائيل، رسائل تعبر عن قلق الإدارة إلى مكتب نتنياهو. ووفقاً للقناة، فإن مسؤولين أميركيين قلقون من أن الرئيس الصيني، شي جين بينغ، أرسل بشكل شخصي نائبه لزيارة إسرائيل، حليفة خصمه الولايات المتحدة؛ وأضافت القناة الإسرائيلية أن ثلاثة مسؤولين أميركيين على الأقل توجهوا في الفترة الأخيرة إلى إسرائيل من أجل استيضاح طبيعة العلاقات الإسرائيلية - الصينية، وذلك على خلفية الحرب التجارية الضروس بين الولايات المتحدة والصين، وأيضاً على خلفية توجس الولايات المتحدة من هذه العلاقات منذ إلغاء صفقة تحسين طائرات التجسس.

من جانبها، سارعت إسرائيل إلى تهدئة الأميركيين، موضحة أن "الموضوع الأمني ليس مطروحاً" على أجندة زيارة تشي شان الحالية لإسرائيل، وأن اللقاءات تتمحور حول جوانب مدنية وتكنولوجية، ورغبة إسرائيل في الحصول على حصة من السوق الهائل لـ ١,٤ مليار صيني.

### تخوفات الجهات الأمنية الإسرائيلية

من جهة أخرى عبر مسؤولون أمنيون إسرائيليون أيضاً عن تخوفهم من "تدخل الصين المتزايد في الاقتصاد الإسرائيلي"، وخاصة من ضلوع الصينيين في الموانئ الإسرائيلية وفي مشاريع بنية تحتية كبيرة أخرى، حسبما ذكرت مجلة "إيكونوميست" البريطانية، قبل عشرة أيام، وعلى خلفية زيارة نائب الرئيس الصيني لإسرائيل، وهي الأولى من نوعها منذ زيارة الرئيس السابق، جيانغ تسي مين، لإسرائيل في العام ٢٠٠٠. ووفقاً للمجلة البريطانية، فإن رئيس أحد أجهزة الاستخبارات الإسرائيلية فوجئ مؤخراً لدى اكتشافه أنه من الجائز أن لدى عاملي بناء صينيين، يعملون في مشروع كبير في إسرائيل، قدرة على الوصول إلى "منشأة أمنية حساسة"؛ وأضافت المجلة أن المسؤولين الأمنيين قلقون من شراء تكنولوجيا جديدة إسرائيلية بموجب صفقات يجري إبرامها مع الصين.

وأحد هذه المخاوف تتعلق بإمكان سيطرة صينية على بنية تحتية إستراتيجية إسرائيلية واحتمال القيام بعمليات تجسس صينية؛ وتشير مصادر عديدة تحدثت إلى المجلة إلى ميناء حيفا تحديداً؛ ففي شهر حزيران الماضي، جرى نقل القسم الأول من ميناء خليج حيفا الجديد إلى سلطة الشركة الصينية SIPG؛ وتبلغ

مساحته ١٨٠ دونما من أصل مساحة إجمالية تبلغ ٨٠٠ دونم ؛ وكانت شركة SIPG الصينية قد فازت بمناقصة لتوسيع ميناء حيفا، قبل ثلاث سنوات ونصف السنة ؛ ويتوقع افتتاح الميناء الجديد في العام ٢٠٢١ وأن تدير تشغيله الشركة الصينية لمدة ٢٥ عاما ؛ كذلك فازت شركة صينية أخرى بمناقصة لإقامة ميناء جديد في أشدود جنوبي البلاد.

وميناء حيفا هو أكثر الموانئ الإسرائيلية التي تدخل وتخرج البضائع منه، ويوجد فيه قاعدة الأسطول البحري الإسرائيلي الرئيسي؛ وأشارت "إيكونوميست" إلى أن "الغواصات الإسرائيلية، التي نُشر عن قدرتها على إطلاق صواريخ نووية، ترسو هناك"؛ ونقلت المجلة عن وزير إسرائيلي قوله، مستغربا، إن الصفقة مع الشركة الصينية لم تُبحث أبدا في الحكومة أو في مجلس الأمن القومي الإسرائيلي.

وتخوف آخر عبر عنه المسؤولون الأمنيون الإسرائيليون يتعلق بنقل تكنولوجيا حربية للصينيين؛ وجاء في تقرير "إيكونوميست" أنه "انتهت الايام التي باعت فيها إسرائيل عتادا عسكريا للصين"، في إشارة إلى وقف إسرائيل صفقة أسلحة مع الصين بعد ضغوط أميركية، في العام ٢٠٠٥؛ "لكن هناك منطقة رمادية لتكنولوجيا ثنائية الاستخدام، مثل الذكاء الاصطناعي ومنتجات حراسة السايبر، التي يمكن استخدامها لاحتياجات مدنية وأيضا لأهداف التعقب والاستخبارات"، ولفنت المجلة إلى أن هذا الأمر يقلق إسرائيل وحليفاتها، خاصة على ضوء حقيقة أن الصين هي شريكة تجارية كبيرة لإيران.

ونقلت المجلة عن رجال أعمال إسرائيليين قولهم إن "الصينيين يحاولون طوال الوقت إيجاد سبل لشراء تكنولوجيا ثنائية الاستخدام ؛ وتخشى جهات أمنية رسمية من أن تكنولوجيا كهذه باتت في طريقها إلى داخل الصين".

واقترنت المجلة أقوالا لرئيس الموساد الأسبق، إفرايم هليفي، جاء فيها إن "إسرائيل ملزمة بعقد صفقات تجارية مع الصين، طبعا، لكن لا يوجد أي جهاز جديّ يضمن ألا نبيع كنوزا اقتصادية هامة وخبرات تكنولوجية ثمينة".

### مدير "بتسليم" حان وقت العمل ضد الاحتلال

ألقي مدير عام "بتسليم - مركز المعلومات الإسرائيلي لحقوق الإنسان في الأراضي المحتلة"، المحامي حغاى إلعاد، خطابا أمام مجلس الأمن الدولي في نيويورك، وأكد في نهايته على أنه "حان الآن وقت الفعل"

من أجل وقف الممارسات القمعية بحق الفلسطينيين في الضفة الغربية وقطاع غزة وإنهاء الاحتلال؛ ويعقد مجلس الأمن كل ثلاثة أشهر جلسة لمناقشة الأوضاع في الأراضي الفلسطينية.

وقال في مستهل خطابه إنه "من الصعب جدا، إن لم يكن مستحيلا، أن أنقل لكم الصورة الكاملة للإهانة والغضب والألم التي يحسّها شعب تُسلب منه حقوق الإنسان طيلة أكثر من خمسين سنة. يصعب هنا في هذه القاعات التعبير بصيغ تنقل بدقّة معنى الحياة المكشوفة والمُستباحة التي يعيشها الفلسطينيون. ولكن مهما كان صعباً وصف ذلك فإن المشقّة الحقيقيّة هي في المعيشة التي لا تُطاق - مجابهة مستمرة على نحو يومي: الكفاح من أجل العيش ورعاية أسرة وتنمية مجتمع في مثل هذه الظروف".

وأشار إعاد إلى خطابه السابق أمام مجلس، قبل سنتين، ليصف حياة الفلسطينيين وتتكيل إسرائيل بهم خلالهما؛ و"منذ خطابي الأخير قُتل ٣١٧ فلسطينيا على يد قوات الاحتلال؛ وقُتل ١٣ إسرائيلياً على يد فلسطينيين؛ هدمت إسرائيل ٢٩٤ منزلاً فلسطينياً وواصلت حملات الاعتقالات اليومية بما في ذلك اعتقال القاصرين؛ وخرب المستوطنون الحقول الفلسطينية وأبادوا آلاف أشجار الزيتون وشجيرات الكرمة وواصلت قوات الإحتلال اقتحاماتها العشوائية لمنازل الفلسطينيين في دُجى الليل أحيانا حيث تُفزع الأطفال من نومهم لكي تسجل أسماءهم وتلتقط صوراً لهم؛ وأيضاً خلال السنتين الأخيرتين خسر الفلسطينيون آلاف الساعات في طوابير الانتظار على حواجز التفتيش دون توضيح أي سبب؛ وهكذا يواصل الاحتلال مسيرته الروتينية دون عائق؛ ولفت إلى أن "هذا الواقع يوصف في معظم الأحيان بعبارة 'الوضع القائم' رغم أنّه لا شيء قائم ولا ثابت في هذا الواقع؛ إنها عملية محسوبة ومقصودة لتجزئة الشعب وتفتيت أرضه وشرذمة حياته؛ عبر فصل غزة عن الضفة الغربية وفصل الضفة عن القدس الشرقية وتشظية بقية أراضي الضفة الغربية إلى جيوب منفصلة وإنشاء جدار يعزل القدس عن بقية أراضي الضفة الغربية. ما يتبقى في نهاية المطاف قطع منفصلة من الأسهل التحكم بها".

وأكد أن "لا شيء من هذا يجري عشوائياً؛ إنها سياسة ممنهجة؛ إثنان من أكثر الأمثلة وضوحاً مؤخرًا: ممارسات إسرائيل في مواجهة احتجاجات غزة الأخيرة والمخططات التي وضعتها لخان الأحمر التجمّع الرّعويّ الفلسطيني؛ أكثر من ٢٠٠ شخص لا يفصلهم عن القدس سوى بضعة كيلومترات يعيشون في منطقة عزمت إسرائيل على تقليص الوجود الفلسطيني فيها لأجل توسيع المستوطنات... تدّعي إسرائيل أنّ لممارساتها شرعيّة قانونيّة: ألم تمنحها المحكمة العليا مصادقتها؟" ووصف قطاع غزة بـ"السجن المفتوح"؛ وتطرق إلى مظاهرات



مسيرات العودة، مشدداً على أنه "خرج نزلاء السجن في الأشهر الستة الماضية محتجين على أوضاعهم بعد أن عانوا طيلة أكثر من عشر سنوات تحت وطأة حصار تفرضه إسرائيل، حصار أدى إلى انهيار اقتصاد القطاع وارتفاع حادّ في معدلات البطالة وتلوّث مياه الشرب وتناقص إمدادات الطاقة الكهربائية وفي نهاية المطاف أدى إلى حالة يأس عميق؛ و منذ الـ ٣٠ من آذار الماضي، جرح أكثر من خمسة آلاف فلسطيني بنيران إسرائيلية وقتل أكثر من ١٧٠ بينهم ٣١ قاصراً ومنهم أطفال صغار؛ وكما في حالة خان الأحمر قررت محكمة العدل العليا في إسرائيل أن سياسات إسرائيل تجاه قطاع غزة 'قانونية' في عدّة قضايا مختلفة منها شرعنة بعض أبعاد الحصار وشرعنة تعليمات إطلاق النار التي تبيح لقناصة الإحتلال مواصلة قنص المتظاهرين داخل القطاع من بعيد؛" مشدداً على أن "المشكلة الوحيدة مع هذا كله هي أنه لا شيء منه في الواقع قانوني أو أخلاقي... وعلى عكس ما تدعي إسرائيل، لا علاقة لأي من هذه الأفعال والممارسات بالأمن".

### الأردن: إنهاء ملحي الباقورة والغمر..

قرّر الملك عبد الله الثاني، إنهاء ملحي الباقورة والغمر من اتفاقية السلام مع إسرائيل. وقال: "لطالما كانت الباقورة والغمر على رأس أولوياتنا، وقرارنا هو إنهاء ملحي الباقورة والغمر من اتفاقية السلام، انطلاقاً من حرصنا على اتخاذ كل ما يلزم من أجل الأردن والأردنيين؛ واستجابت السلطات الأردنية للحملة الشعبية التي أطلقها ناشطون أردنيون لاستعادة الباقورة الغمر وبسط السيادة الأردنية عليهما، وهوما دفع الملك عبد الله الثاني، الى وقف العمل بشروط الملحقين اللذين وردا باتفاقية "وادي عربة" والمتعلقين بالمنطقتين.

وفي أول رد فعل إسرائيلي، قال رئيس وزراء العدو بنيامين نتنياهو: إن إسرائيل ستفاوض مع الأردن على تمديد فترة الإيجار لمدة ٢٥ عاماً واعتبارها أرضاً حدودية بمقتضى اتفاقية السلام التي وقعها البلدان عام ١٩٩٤؛ وأكد نتنياهو "أن الأردن يريد تنفيذ خيار إنهاء اتفاق الإيجار، وإسرائيل ستبدأ مفاوضات بشأن إمكانية تمديد الاتفاق الحالي".

وفي هذا السياق، شدد محلل "شركة الأخبار" (القناة الإسرائيلية الثانية سابقاً) للشؤون العربية، إيهود يعاري، أن الحكومة الإسرائيلية لم تتفاجأ بالقرار الأردني القاضي بإلغاء ملحقين خاصين بمنطقتي الباقورة والغمر المؤجرتين لإسرائيل لمدة ٢٥ عاماً، بموجب اتفاقية السلام الموقعة عام ١٩٩٤ (وادي عربة)؛

مشيراً إلى أن الملك عبد الله الثاني يحاول استرضاء الشارع الأردني، في ظل المطالبات لاستعادة المناطق المؤجرة لإسرائيل واعتبار استمرار السيطرة الإسرائيلية عليها هو تخلي سافر عن السيادة؛ و استجاب سريعاً للمظاهرات التي قد تنفجر للمطالبة باستعادة الباقورة والغمر قبل دخول الاتفاق حيز التجديد التلقائي وهو الموعد الذي يحل بعد خمسة أيام.

بدورها، صرّحت عضو الكنيست إيليت نحيماس فيربين؛ من (المعسكر الصهيوني)، التي عملت في مكتب رئيس الحكومة الأسبق، يتسحاك رابين، خلال الفترة التي تم فيها توقيع الاتفاق، وكانت مطلعة على تفاصيل التفاوض: "القرار الأردني يعبر عن فشل في السياسة الخارجية لرئيس الحكومة (نتنياهو)"، وأضافت: "لسوء الحظ، يبدو أن ذلك نتيجة طبيعية للصراع الذي يخوضه نتنياهو على السلطة بدلاً من الحوار بين البلدين واستهتار نتنياهو المستمر بالقضية الفلسطينية". والباقورة: قطعة أرض تبلغ مساحتها ٨٢٠ دونماً تقع شرقي نقطة إلتقاء نهر الأردن مع نهر اليرموك، داخل أراضي المملكة، إحتلتها إسرائيل عام ١٩٥٠، وإستعادها الأردن من خلال إتفاقية السلام، وهي ضمن أراضي كانت الحكومة الأردنية قد خصصتها عام ١٩٢٨ لـ (شركة كهرباء فلسطين محدودة الضمان) مقابل دفع مبلغ مالي محدد، وهي شركة مسجلة لدى إمارة شرق الأردن آنذاك/ نظارة العدلية، من أجل إقامة (مشروع روتنبرغ) لتوليد الكهرباء، وألت ملكية الأرض فيما بعد لأشخاص حملوا الجنسية الإسرائيلية بعد قيام إسرائيل علم ١٩٤٨.

أما منطقة الغمر، فهي قطعة أرض في منطقة وادي عربة وتبلغ مساحتها ٤٢٣٥ دونماً، إحتلتها إسرائيل خلال الفترة ١٩٦٨-١٩٧٠، وإستعادها الأردن بموجب معاهدة السلام، وهي أرض مملوكة لخزينة المملكة الأردنية الهاشمية؛ وينطبق على هاتين القطعتين جميع القوانين الأردنية على هذه الملكيات بغض النظر عن جنسية المالكين.

ولم تقم الحكومة الأردنية على الإطلاق بتأجير أية أرض لحكومة العدو أو لغيرها بموجب إتفاقية السلام الأردنية - الإسرائيلية، التي أقرها مجلس النواب الأردني بتاريخ ١١/٥/١٩٩٤، وليس هناك "إتفاقية تأجير" بخصوص أراضي الباقورة والغمر.

علماً أن الأردن إستعاد ما مساحته قرابة ٣٤٤ كيلو متر مربع في منطقة وادي عربة كانت العدو قد إحتلتها خلال الفترة ١٩٦٨-١٩٧٠، وإستعادها الأردن بموجب معاهدة السلام. وتنطبق على هذه الأراضي وفقاً لمعاهدة السلام، ما تضمنه الملحقين ١/ب و ١/ج من إتفاقية السلام الأردنية - الإسرائيلية حيث تم

إخضاع منطقتي الباقورة والغمر لنظام خاص على أساس مؤقت كما جاء في نص الملحقين، ومدته ٢٥ عاماً، وهناك نصوص واضحة ومباشرة تؤكد على السيادة الأردنية على المنطقتين منذ إقرار إتفاقية السلام، كما أن جميع التفاصيل المرتبطة بالنظام الخاص المُطبّق على المنطقتين منصوص عليها في الملحقين المذكورين.

ونص الملحقين على ما يلي:

يُجدد الملحق تلقائياً لفترات مماثلة ما لم يُخطر أحد الطرفين الطرف الآخر بنيته بإنهاء العمل بهذا الملحق قبل سنة من إنتهائه وفي هذه الحالة يدخل الطرفان في مشاورات بناء على طلب أي منهما؛ مما يعني أن للأردن أن يقرر إنهاء أو إستمرار العمل في الملحقين، ووفقاً لمصالحه الوطنية المرتبطة بهذا الأمر؛ وهناك نص واضح ومباشر في ملحقى إتفاقية السلام يؤكد خضوع المنطقتين للسيادة الأردنية، ويحدد التزامات على إسرائيل إعتراضاً بالسيادة الأردنية بنص واضح ومباشر، وهذا يعني إنطباق جميع القوانين الأردنية عليهما، ولكن الملحقين أعطيا تسهيلات للجانب الإسرائيلي في قضايا محددة في المجال الجمركي والشُرطي والجنائي (تحت السيادة الأردنية)، فيما تخضع المنطقتان للنظام الضريبي الأردني (تماماً كبقية أراضي المملكة) ولكن دون فرض ضرائب أو رسوم تمييزية عليها وعلى الأنشطة ضمنهما؛ وحالياً، تُشرف القوات المسلحة الأردنية منذ إقرار إتفاقية السلام بين البلدين بالكامل على المنطقتين، ويدخل المزارعون الإسرائيليون ويخرجون إلى المنطقة من خلال النقاط العسكرية الأردنية بالتنسيق بين الجانبين وبعد الحصول على التصاريح الأمنية وموافقة القوات المسلحة الأردنية عليها؛ ويستطيع أي مواطن أردني الوصول إلى منطقتي الباقورة والغمر بعد اتخاذ الموافقات من الجهات الأردنية المعنية كونها منطقة حدودية.

### الخان الأحمر

قال نتتياهو، إنه سيتم هدم تجمع الخان الأحمر شرقي القدس المحتلة، وإخلائه بموافقة السكان أو من دونها؛ جاء ذلك في أعقاب قرار المجلس الوزاري المصغر للشؤون الأمنية والسياسية؛ الذي صوّت على مقترح نتتياهو تأجيل هدم الخان الأحمر لعدة أسابيع، وذلك بغية استنفاد المفاوضات التي أعلن عنها نتتياهو والتي تهدف إلى تنظيم قضية إخلاء التجمع السكني بالتوافق؛ وأشار نتتياهو إلى أن هدم الخان الأحمر لن يستغرق الكثير من الوقت، سيكون ذلك خلال الفترة القريبة القادمة، ولن يستغرق الأمر بضعة أسابيع، ستكون

المدة أقصر بكثير"؛ وتابع "قمنا ببعض الإجراءات المهمة تتعلق بالساحة الدبلوماسية الدولية، وقد أعطينا فرصة أخيرة للإخلاء بالاتفاق، ولكن في أي حال، سيتم إخلاء خان الأحمر"؛ وشدد على أنه لا يتحدث عن "عن إخلاء شكلي، بل عن إخلاء حقيقي وكامل".

وأشار تلفزيون العدو (كان- ريشيت بيت) إلى أن قرار ننتياهو جاء إثر الضغوطات الأوروبية التي طالبت بعدم هدم خان الأحمر، وتهديدات السلطة الوطنية الفلسطينية بوقف التنسيق الأمني مع إسرائيل إذا ما تم هدم خان دون موافقة سكانه والتوصل إلى اتفاق.

في المقابل، قال وزير الأمن أفيغدور ليبرمان، بأن قرار إرجاء إخلاء خان الأحمر جاء بناء على طلب المستشار القضائي للحكومة، أفيحاي مندلبليت، الذي نصح المجلس الوزاري المصغر بمحاولة جديدة للتوصل إلى اتفاق مع سكان خان لإخلائه طواعية.

وفي وقت سابق نقلت صحيفة "هآرتس" عن مصادر سياسية لم تسمها بمكتب ننتياهو إن القيادة السياسية في إسرائيل، قررت تأجيل عملية الإخلاء في تجمع خان الأحمر؛ حتى إشعار آخر؛ وقالت المصادر ذاتها إن التأجيل جاء من أجل فحص المقترحات الإضافية قبل إجراء عملية الإخلاء؛ وأوضحت أن القيادة السياسية في إسرائيل تسعى لـ"استنفاد" كافة الخيارات والمقترحات قبل تنفيذ عملية الإخلاء للسكان بالقوة.

وكانت قوات الاحتلال قالت في الأيام الأخيرة إنها مستعدة لإخلاء التجمع، وتنتظر التعليمات للقيام بذلك؛ في الوقت الذي يواصل فيه مئات المتضامنين والنشطاء الرباط في خان الأحمر لليوم الـ١٢٣، لمواجهة هدم إسرائيلي متوقع للتجمع.

بعد أن ذكرت صحيفة "هآرتس" أن ننتياهو أرجأ إخلاء خان الأحمر، قال ننتياهو في بداية لقائه مع وزير المالية الأميركي، انه "سيتم إخلاء خان الأحمر، هذا قرار محكمة، وآمل بموافقة السكان"، وأنه "لا نية لدي بإرجاء ذلك حتى إشعار آخر"؛ وأضاف أن "المدة التي ستمنح لمحاولة الإخلاء بالاتفاق سيحددها الكابينيت.

وكانت قد ذكرت صحيفة هآرتس، أن حكومة الاحتلال قررت تأجيل إخلاء تجمع خان الأحمر شرقي مدينة القدس المحتلة؛ وأن الحكومة أجلت إخلاء "خان الأحمر"، وذلك حتى يتسنى دراسة جميع المقترحات والخطط البديلة قبل تنفيذ الإجراء القسري.

**المصادقة على مشروع قانون لمنع الزيارات عن أسرى حركة حماس**

صادقت اللجنة الوزارية الإسرائيلية للتشريع، على مقترح قانون يمنع الزيارات عن أسرى حركة حماس في سجون الاحتلال ؛ وجاء المنع نتيجة للمصادقة على مشروع قانون تقدّم به عضو الكنيست عن الليكود، أورن حازان، الذي اعتدى، العام الماضي، على مجموعة من ذوي الأسرى وهم في طريقهم لزيارة أبنائهم في سجون الاحتلال.

وينصّ مقترح القانون على منع الزيارات عن أسرى "منظمات إرهابية تأخذ إسرائيليين رهائن أو أسرى وتمنع عنهم زيارة ممثلين عن دولة إسرائيل أو منظمات إنسانية أو أبناء عائلاتهم". ويمنع مقترح القانون زيارات محاميهم أو مندوبين عن الصليب الأحمر الدولي، إلا أن مسؤولين إسرائيليين أبلغوا موقع "والا"، أمس، الأحد، أنه سيتم استثناء زيارات المحامين ومندوبي الصليب الأحمر من المنع المفروض على الأسرى.